الممارسات البيئية الضارة بالقطاع الصناعي في فلسطين

انتاج حملة بيئتنا حرة بسواعدنا بنحميها - مجموعة قادة التغيير (3)

حقائق وأرقام حول القطاع الصناعي الفلسطيني

- يعتبر القطاع الصناعي من أهم المقومات الاقتصادية في فلسطين ولكن لا يمكن أن يتم بناء الاقتصاد الوطني الصناعي والإنتاجي بمعزل عن التلوث البيئي وتجنب أثارها الصحية على السكان المحليين والنظام البيئي ككل
- شَرعت السلطة الفلسطينية في إقامة مناطقَ صناعيةٍ تصديريةٍمنذ العام (1999)، وكانت التجربة الاولى مدينة غزة الصناعيةبموجب قانون رقم(10)لسنة(1998)،ينص القانون رقم(10)على أن المدينة أو المنطقة الصناعية منطقة محددة جغرافياً ، تخصص لخدمة مستفيدٍ واحدٍ أو أكثر؛لتنفيذ نشاطات تصدير يكون لها أحكامُ خاصةُ للجمارك والضرائب يكفلها هذا القانون الجوفية (150,9) مليون م3 سنوياً .
- يوجد في فلسطين حوالي (20,710) مؤسسة صناعية مرخصةبشكل قانوني (15,899) مؤسسة في الضفة الغربية،(4,811)مؤسسةفي قطاع غزة ، وقد شهدت هذه المؤسسات نمواً في العام (2019) بنسبة 3٪ مقارنة مع العام (2018) .
- تتوزع المؤسسات الصناعية في فلسطين بنسبة 1,3٪ في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر ، في حين تشكل المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة التحويلية 97,1٪ (مثل الصناعات الغذائية و الملابس منتجات الاثاث،والمعادن اللافلزية)، أما المؤسسات العاملة في أنشطة الإمدادات (الكهرباء ، الغاز ،تكييف الهواء ، والصرف الصحي) فقد شكلت ما نسبته 1,6٪ من إجمالي عدد المؤسسات .
- تعتبر المدينة الصناعية الزراعية في أريحا من المدن الصناعية التي تمتاز بأحجام وصناعاتٍ متعددةٍ يمكن الحذو حذوها عند التفكير بحماية البيئةً حيثُ تضع البيئة وصحة الانسان نصب أعينها لإتباعها مواصفات عالمية .
- بحسب مؤسسة المواصفات والمقاييس يوجد (4,300) مواصفة فلسطينية، و(86) بنداً من التعليمات الفنية الإلزامية ، و(71) شركة تحمل شهادة الجودة ، إضافة لاعتماد (53) منشأة صناعية تعمل في مجال صناعة الكمامات واللباس الواقي خلال العام (2020).
- يوجد أكثر من (2787) مصنع عشوائي في الضفة " غير مرخص "من قبل وزارة الاقتصاد وسلطة جودة البيئة والمؤسسات ذات العلاقة أغلبها تم تأسيسها قبل إنشاء السلطة الفلسطينية ومعظمها منتشرة بطريقة عشوائية ومجاورة للمناطق السكنية.
- المصانع العشوائية الغير مرخصة خطرة وحجمها هائل مقابل الملوثات التي تُنتجها و تُطلقها في البيئة دون علاج منها صناعات طلي المعادن ، البلاط ومستحضرات التجميل، المنظفات الكيماوية،الدهانات والرخام، ودباغة الجلود، باستخدام مادة الكروم المسرطن والبلاستيك ، وكسارات الحجارة ومصانع النسيج التي يتم استخدام مواد سامة جداً في خطوط إنتاجها بحيث تنتج أبخرة وغازات سامة في الجو .
- تختلط العناصر السامة التي تنتجها المصانع مع المياه وتلوث مجرى المياه مثل:مركبات الرصاص والزرنيخ وغيرها المئات من العناصر السامة مثل : الأحماض ، القلويات ، السيانيد ، النتريت ، والكلور، كما تختلط مع المياه العادمة المنزلية أو تتسرب لباطن الأرض وصولاً للمياه الجوفية بحيث تصبح المياه غير صالحة للشرب فضلاً عن النفايات الصلبة كالجبس
- اختلاط المياه العادمة المنزلية مع المياه العادمة الصناعية يجعل من عملية تكريرها واستصلاحها أمراً صعبْ وبحاجة الى تكاليف هائلة لمعالجتها فضلاً عن إحداثِ عطلٍ بشكلٍ مستمرٍ في محطات المعالجة المنزلية بسبب خلطها مع المياهً الصناعيًة الملوَّثة وذلك بسبب عدم الإدارة الفاعلة في تنظيم هذا القطاع وفصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية .
- لا يوجد أرقام وحقائق توضح حجم الضرر البشري والبيئي من جراء التخلص من النفايات الصناعية سواء بالشكل السائل أو الغازي أو الصلب حيث يشير مركز الإحصاء في ورقته الأخير عام (2020) أنه لم يتم احتساب المنبعثات المسببة للتغير المناخي بسبب الصناعات الحالية وذلك لعدم توفر المعلومات .
- تشير الإحصاءات من العام (2020) أن نسبة نصيب الفرد من الانبعاثات الدفيئة هي (0,93) طن مكافئ من غاز ثاني اكسيد الكربون وهذه النتيجة مع غياب البيانات الصناعية فهي تعتبر غير دقيقة،كما تشير الإحصاءات أن مجموع المنبعثات التي تصدر بسبب أنشطة حرق أو إنتاج الطاقة هي (4527,67) بالطن المكافئ لغاز ثاني اكسيد الكربون.
- لا يوجد اسم لفلسطين على المقياس العالمي "وورد ميتر " وذلك لاحتساب الملوثات المسببة للانبعاثات الاحترار العالمي .
- لا يوجد خارطة تبين مسح دقيق لتلك المنشآت الصناعية أو حتى تعرض بيانات عن كل مصنع على حدة وحجم الضرر المتسبب به سواء المرخصة أو الغير مرخصة ، نحن بحاجة لإعادة هيكلة تلك المصانع ونقلها لمناطق خاصة بالصناعات"مناطق صناعية"بحيث يتم تصويب أوضاعها القانونية وتقوم بمعالجة ملوثاتها من المصدر وإتباع إجراءات تخفيفية من أجل الحفاظ على البيئة .
- يجب إتباع تطوير التنمية المستدامة والإنتاج الأخضر وكفاءة استخدام الطاقة المتجددة والمياه في الصناعات الفلسطينية من أجل بناء الاقتصاد الأخضر وإعطاء مميزات ضريبية وشهادات صنع خضراء للمنشآت الملتزمة مع حوافز تنافسية .
- قانونيا يندرج تحت قانون البيئة رقم (7) لعام(1999) وتعديلاته منح سلطة جودة البيئة المسؤولية في قيادة تنسيق العمل في القضايا المتعلقة بالبيئة، وصيانتها وحمايتهاوالمحافظة على صحة الانسان ، وكبح استنزاف المصادر الطبيعية ، والحد منها ، ومكافحة التصحر ، والتعامل مع ظاهرة التغير المناخي والتكيف مع الأ ثار السلبية لها بالإضافة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة ، والحد من التلوث وآثاره ، خاصة التي يتم إطلاقها في البيئة من الصناعات المحلية .
- ذكر القانون أهمية السيطرة على الملوثات الصناعية الخطرة وتفادي ثارها الصحية وعدم تدهور البيئة بسببها سواء كانت ملوثات تسبب الأذى للأرض وللمياه والتربة والهواء والبيئة والبشر .
- الاحتلال الإسرائيلي مسؤول حسب مبادئ البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع للعام(1977)بصفتها سلطة قائمة تجاه سكان الإقليم المحتل الفلسطيني واستغلالها للأراضي الفلسطينية حول الضرر الذي تسببه بالمنطقة،إلاّ أنها تتجاهل هذا الضرر دون أدنى اعتبار للأضرار المتسببة بها سواء البيئية والصحية للسكان تحقيقاً لمصالحها السياسية .

ضمن برنامج تعزيز المشاركة المدنية والديمقراطية للشباب الفلسطيني
المنفذ من مركز مسارات بالشراكة مع مؤسسة اكشن ايد فلسطين

- ينص قانون البيئة أنه تحدد الوزارة (يقصد سلطة جودة البيئة - الوزارة سابقا) بالتعاون مع الجهات المختصة المقاييس المتعلقة بضبط نسب ملوثات الهواء التي قد تسبب الأذى والضرر للصحة العامة أو الرفاه الاجتماعي أو البيئة، وأنه على كل منشأة صناعية تقام في فلسطين أن تلتزم بهذه المقاييس، وعلى المنشآت القائمة تعديل أوضاعها بما يتفق وهذه المقاييس خلال فترة زمنية لا تزيد على ثلاثِ سنواتٍ .

- ينص القانون أنه يحق لأي شخص اعتباري بتقديم شكوى من أي ضرر يتسبب به ، بسبب تعرضه لأي من الملوثات الصناعية المجاورة لمنطقة سكنه، لكن لم يحدد القانون كيف يتم التعامل مع تلك الاعتراضات .

- يوجد ضعف في نظام الرقابة والتفتيش البيئي فيما يتعلق بإدارة المنشأ ت وخاصة منها: إدارة النفايات الخطرة الصادرة من المنشآت الصناعية بما يشمل معالجة تلك النفايات والتخلص منها بطرق سليمة .

- تقوم سلطة جودة البيئة بمتابعة الشكاوى ولكن لم يذكر أن هناك قضية تم متابعتها بإزالة الأثر السلبي او اتخاذ إجراءات تخفيفية "إلا ما ندر" أو تم تصويب أوضاع المخالفين مما جعل العديد من هذه الشكاوى عالقة حتى هذه اللحظة .

- لا يوجد نظام قضائي متخصص بالقضايا البيئية لتتبع تصويب أوضاع المنشآ ت الغير القانونية وتصويب أوضاعها وإلزامها بالابتعاد عن المناطق السكنية ولو بالقوة وتتبع شكاوى السكان المتضررين ، لذلك يتوجب تمكين القضاء وتطويره لتعزيز قدرته على حل أي نزاع بيئي أو شكوى تصدر ضد تلك المصانع .

- هناك ضعف في التنسيق ما بين مختلف القطاعات ولا يوجد تحديد واضح للأدوار داخل الجهات الحكومية والغير حكومية مما يعرقل تصويب أوضاع المنشآ ت الصناعية التي تعمل بشكل غير قانوني مما أدى إلى تفاقُم الأزمات البيئية والصحية دون علاج .

- عدم توفر الأجهزة اللازمة لبعض الفحوصات للملوثات وتحديد وتتبع ورصد أثرها الامر الذي أدى إلى تفاقم ازمة التلوث ؛ لعدم توفر طاقم فني لتحقيق ذلك .

- تقيد إسرائيل دخول بعض المواد الكيميائية للجانب الفلسطيني وبالرغم من ذلك هناك مئات من المواد الكيميائية المحرمة عالمياً يتم دخولها للأراضي الفلسطينية تهريب ودون مراقبة .

- جاء إعداد استراتيجية البيئة عبر القطاعية للدورة التخطيطية(2017-2022) والتي تم مراجعتها وتطويرها للفترة (2021-2023) بما ينسجم مع أجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة لعام(2030) ، ومن أهدافها تحقيق مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة بالإضافة إلى تحقيق إدارة بيئية مستدامة لكافة القطاعات بما يشمل القطاع الصناعي واتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي وللتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، ومواجهة الكوارث والطوارئ البيئية .

- الأمر الذي قد يعيق تطبيق استراتيجية البيئة هو قلة توفير الدعم المالي والموارد اللازمة من الحكومة الفلسطينية بالإضافة من الدول المانحة وذلك من أجل المواصلة في تطبيق بنودها .

- هناك آلاف الصناعات الإسرائيلية تتسبب بالتلوث الصناعي للضفة الغربية يتم تسريبها من المستعمرات الإسرائيلية الى الأراضي الفلسطينية مسببة تلوث خطير للأراضي الزراعية المجاورة وتؤثر على الصحة البشرية والهواء والتنوع الحيوي .

- تنتج (مستعمرة برقان الصناعية) القريبة من نابلس العديد من النفايات الصلبة والسائلة و تلقيها بكميات هائلة في العديد من القرى المجاورة .

- المياه الصناعية الملوثة بالعناصر الخطيرة والمسرطنة الناجمة عن معظم هذه الصناعات الإسرائيلية المذكورة اعلاه لا يتم معالجتها وإنما تلقى في البيئة الفلسطينية دونما معالجة من المصدر الملوث .

- لا يوجد أرقام او إحصاءات واضحة ودقيقة عن حجم الضرر من المستعمرات على الأراضي الفلسطينية وآثارها على البيئة والصحة العامة .

- لا يتم تطبيق " القانون الإسرائيلي لحماية البيئة " من داخل المستعمرات عندما يتعلق الامر بإلقاء النفايات السامة في الضفة الغربية .

- تتعمد اسرائيل بنقل العديد من الصناعات من الداخل إلى الحدود الفلسطينية وبالقرب من السكان الفلسطينين وذلك بسبب اعتراض سكان الداخل من جراء تلك المصانع وما تنتجه من ملوثات وتطلقها على البيئة وتؤثر على صحتهم .

يعتبر نقل العديد من الصناعات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية خرق واضح لقواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية البيئة بما يشمل جرائم الحرب المنصوص عليها في المادة (٨) من ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية بسبب ما تحدثه إسرائيل من تلوثٍ جسيمٍ وبالغ الخطورة على الصحة والبيئة

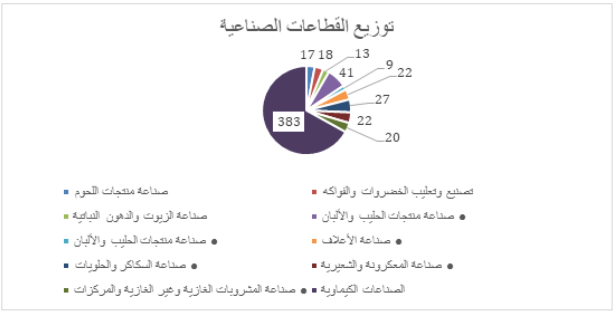

توزيع القطاعات الصناعية في فلسطين
(تم إنتاج البيان بناءً على القراءات التي تم الحصول عليها من المراجع).

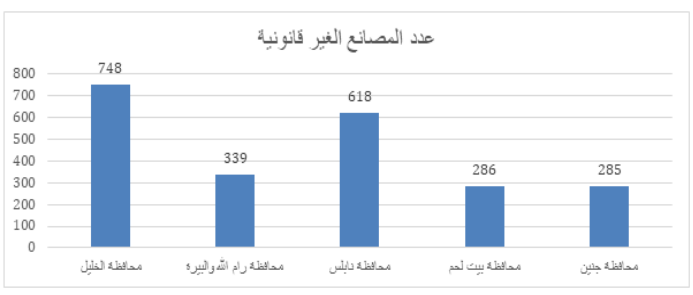

عدد المصانع الغير مرخصة في فلسطين
(تم إنتاج البيان بناءً على القراءات التي تم الحصول عليها من المراجع).